

## مساهمة مركز وفاق في الإجابة عن استبيان (المفوضية السامية لحقوق الإنسان)

### حول موضوع

## " حقوق الإنسان للمرأة في عالم العمل المتغير "

الموضوع	مساهمة مركز "وفاق"
1. الاتجاهات الرئيسية المؤثرة على الحق الإنساني للنساء في مجال الشغل	<p>ضمن برامج عمله الموجهة للأسرة والمرأة، خاصة منها برنامجي الاستشارات الأسرية والتوعية المجتمعية، يتناول مختصو المركز موضوع الحقوق الإنسانية للمرأة بما فيها حقها في الشغل اللائق والمجزي وذلك استناداً إلى الدستور ومبدأ المساواة فيه، وإلى القانون الوطني والمعاهدات والصكوك الدولية التي التزمت بها الدولة في المجال.</p> <p>وتتضمن الأنشطة الإعلامية والتثقيفية والتوعوية التي ينجزها المركز عنصر الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي بما فيه العنف في الشغل بكل أنواعه وتهيئة النساء للتصدّي له.</p> <p>من ناحية أخرى، وضمن فعاليات وأنشطة برنامج تأهيل الشباب للزواج، يقع التطرق لحق المرأة في العمل اللائق وحقها في التغطية الاجتماعية وإلى التصدّي الجماعي لكل أشكال العنف ضد المرأة في الشغل.</p> <p>وضمن كل البرامج المذكورة والرسائل التثقيفية التي تمرّر عبرها سواء بالكلمة أو الصورة، يعمل المركز على تأهيل النساء ليكوننّ قادرات على المطالبة بحقوقهنّ كاملة والدفاع عنها وحمايتها سواء بالحوار والحجّة أو بالقانون الذي يضمّنها.</p>
2. التحولات الديمغرافية وعمل المرأة	<p>حسب التقديرات السكانية لسنة 2018 تبلغ نسبة الإناث في دولة قطر حوالي 26% من مجموع السكان، ويعود هذا الخلل إلى أن الغالبية العظمى من الوافدين للعمل من خارج الدولة هم من الذكور. كما يتميز المجتمع القطري وسكان قطر إجمالاً بارتفاع نسبة الفئات الشابة، وستواصل هذه الخاصية واضحة خلال السنوات العديدة القادمة. إلا أن قدرة استيعاب الاقتصاد القطري لطالبي الشغل على مختلف اختصاصاتهم تبقى مرتفعة اعتباراً للنهضة التي تعرفها الدولة وللمنوال التنموي المتبع والذي يشجّع المبادرة الخاصة والاستثمار وإطلاق المشاريع الواعدة. واعتباراً لارتفاع نسبة الإناث في كل مراحل التعليم وخاصة في التعليم العالي حيث تعتبر من أعلى النسب في العالم، فإن مشاركة المرأة في قطر في سوق الشغل هي الأعلى في المنطقة وتقدّر بحوالي 37% من مجموع القوة العاملة. وتحرص الدولة، من خلال توجهاتها الاستراتيجية وتشريعات العمل بها، على أن تتوفّر للمرأة في سوق العمل، لا فقط الفرص الملائمة لقدراتها، بل وأيضا ضمانات احترام حقوقها وكرامتها واستدامة وضعها المهني.</p>